وابونا شيخ كبير او للكم الظاهر نحو جاني ابو زيد ورايت اباه زيد ومررت باخي زيد
فان اضيفت لياء المتكلم بحركات مقدرة على ما قبل ياء المتكلم
منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة كغلامي وكلها تضاف لياء المتكلم
ملحد اذو مانها اما تضاف لاسم جنس ظاهر كامرئ وزيد وابن الضايع بضاد معجمة
فمين مهملة ان لاتلحقها ياء النسبة فان لحقتها اعربت بحركات ظاهرة نحو جاء
ابوي ورد هذا الشرط بانها في حالة النسبة خرجت عن الاسماء الستة لان
المنسوب غير المنسوب اليه والذي اعرب بالحركات هو المنسوب للاب وليس
واحدا من الاسماء الستة فالحق انه لا حاجة لهذا الشرط في لغة قليلة راجع
لمعروف اي واما اشهر لغاية وافصحها فانه يعرب بحركات ظاهرة تقول هذا
هنك ورايت هنك ومررت بهنك والذكر قال ابن مالك

اب اخ حم كذاك وهن والنقص في هذا الاخير احسن

على المشهور مرتبط بقوله وعلامة رفعها الواو الخ حالة كون تلك العلامة
جارية على المشهور لان هذا الوجه اسهل المذاهب فابعدها عن التخليط وهو
ومقابل المشهور اقوال منها انها معربة بحركات مقدرة على هذه الحروف فتقدر
الضمة على الواو والكسرة على الياء للثقل والفتحة على الالف للتعذر وفي اوجه
اخر لا يسعها المقام في المثنى اسم مفعول من ثنيت الشيء اذا عطفت
بعضه على بعض سميت به الصيغة المذكورة وحد المثنى هو الاسم المعرب
الدال على اثنين فقط بزيادة الف او ياء على مفرده فخرج بالمعرب المبني نحو
ذان وتان واللذان واللتان وبالدال على اثنين ما دل على اكثر او على واحد نحو
زيدان علما على رجل وكلتان بالباء الموحدة اسم للآلة المعروفة وخرج
بقيد فقط ما دل على اكثر من اثنين وهو الجمع فان زيدين دل على اثنين لكن في
ضمن دلالته على اكثر منها ومثله زوج وشفع لان كلا منهما يدل على اثنين
خصوص الاثنين بل يستعمل فيها وفي كل عدد زوج وخرج بزيادة الف او ياء
كلا وكلتا فان دلالتهما على الاثنين من نفس الصيغة لا من الالف لان الالف
في الاول اصلية منقلبة عن ياء هي كلام الكلمة والف الثاني للتانيث كالف

حلبي

حلبي والتاء عوض عن كلام الكلمة وخرج بقولنا على مفرده ما لا مفرد له نحو اثنان
واثنتان ويشترط في المثنى ايضا ان يكون له ثان في الخارج ليخرج نحو قمران تثنية
شمس وقمر على سبيل التغليب ومثله الابوان للاب والام والمشرقان للمشرق
والمغرب فهذا كلها كلها ما قبل الملحق بالمثنى لا من المثنى حقيقة ويشترط
ايضا ان يكون المفرد نكرة فالعلم اذا اريد تثنيته نكر وقد اشار بعضهم
الى هذه الشروط بقوله

شرط المثنى ان يكون معربا ومفردا منكرا ماركبا
موافقا في اللفظ والمعنى له مماثلا لم يغن عنه غيره

مفعوله موافقا في اللفظ اي فلا يصح تثنية المختلفين لفظا كزيد وعمرو وان
يكون موافقا في المعنى فلا يثنى المشترك ولا الحقيقة والمجاز وقوله له
مماثل اي له ثان في الخارج فخرج قمران للشمس والقمر من باب التغليب وقوله
لم يغن عنه غيره اي لا يستغني بتثنية غيره عن تثنيته ومن ثم لم يقولوا في
سواء استغنا بسيان تثنية سي بمعنى مثل وزيد في ما في النظم ان لا يكون
لفظ كل وبعض وكذا احد وعريب ونحوها مما يلزم النقص لاستغراق الافراد
ونظم كذا شيخنا بقوله زيادة على البيتين

ولم يكن كلا ولا بعضا ولا مستغرقا في النفي نلت الاملا

على المشهور ومقابله انه معرب بضمة مقدرة على ما قبل الالف وفتحة
او كسرة مقدرة على ما قبل الياء منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المنا
سبة لانا هذه الحركات التي قبل الالف والياء اتي بها لما سبقها فتقدر حركة
الاعراب التي قبلها غير ذلك من الاوجه المكسور ما بعدها وقد تفتح
كما في قوله على احوذيين استقلت عشية بفتح النون بعض قطاة بسهبة
الطير ان واحوذيين مثنى احوذي وهو خفيف المكن والراد به الشاعر
حلاج القطاة المفتوح ما بعدها اي للحقة المناسبة لثقل الجمع وقد
تكسر النون كما في قوله

عرفتا جعفرا وبني ابيه وانكر زارعا ان احترين

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)